

الحوار الوطني اللبناني والملف الرئاسي دخلا في اجازة طويلة دون التطرق لأسماء بديلة في 28 نيسان يبت بمصير لحدو.. وبري ينتقد المدافعين عن السنيورة



الاطراف المتحاوره حول الطاولة المستديرة خلال الجلسة في بيروت امس (ا ف ب)

بيروت - «القدس العربي» - من سعد النياس:

اخذ الحوار الوطني في لبنان ومعه الملف الرئاسي اجازة طويلة تمتد حتى 28 نيسان (ابريل) الجاري قبل العودة الى حسم موضوع رئاسة الجمهورية سلباً أو ايجاباً بحسب ما أعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي أكد الانتقال الى بحث سلاح المقاومة بعد ذلك مهما كان القرار بشأن الرئاسة والذي سيشهد في هذه الفترة فرصة للبحث في الكوليس عن البدائل.

واوضح رئيس المجلس ان طاولة الحوار لم تدخل في أسماء المرشحين على الرغم من ان النائب بطرس حرب ألجأ الى ان يبحث دخل بالاسماء والتي انه أعلن ترشيحه.

ولم تحل الجولة الخامسة من الحوار من التباين في الآراء بين فريق الاكثرية والثاني الشيعي ومعه «التيار الوطني الحر» على الرغم من مساعي التهدئة والاتصالات التي سبقت انعقاد الحوار وهدفت الى اللمة الوضع بعد التوتر الذي نشأ إثر قمة الخرطوم بين رئيسي الجمهورية اميل لحود ورئيس مجلس الوزراء امين الجميل السنيورة، وما أعقب ذلك من توتر في جلسة المساءة النيابية للحكومة وجلسة مجلس الوزراء، وأشار الرئيس بري الى أنه جرى التطرق

سرياً الى هذه القضايا، متطرقاً الى بعض المزايدات الذين تحدثوا عن عدم احترامه لموقع رئاسة الوزراء وشخص الرئيس السنيورة فقال «احترام المقام والرئيس السنيورة أمر معروف، وأنصحهم ان يخطوا بغير هائلة».

ورفض بري اعتبار جلسات الحوار تميراً للوقت في انتظار أي مبادرة عربية أو دولية وقال «عندما نتحدث عن طلب موازنة عربية للبنان فلا يعني أننا نستسلم الحل من الخارج»، والافت بعد انتهاء الحوار عقد خلوة بين رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية، سمير جعجع ورئيس «كتل الاصلاح والتغيير» العماد ميشال عون الذي يعتبر أحد أبرز المرشحين المسيحيين الى الرئاسة.

وسبق الجولة الخامسة من الحوار ومشاورات والقراءات جانبية بين الرئيس بري والامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله والعماد عون في أعقاب الاعلان عن اللقاء قيادات 14 آذار في داره رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري في قريظم بحضور رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط لحود ورئيس مجلس الوزراء امين الجميل السنيورة، وما أعقب ذلك من توتر في جلسة المساءة النيابية للحكومة وجلسة مجلس الوزراء، وأشار الرئيس بري الى أنه جرى التطرق

صحيفة «الاقتصادية» السورية تدعو السنيورة الى محاسبة (من اسأوا)، الى دمشق

دمشق - اف ب: طلبت صحيفة «الاقتصادية» الاسبوعية السورية من رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة «محاسبة» السياسيين اللبنانيين «الذين اسأوا» الى سورية، من خلال اتهامها برئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري. وكتبت الصحيفة في عددها الصادر الأحد «قد يحصل السنيورة على تأييد عربي ودولي وموافقة من الحكومة السورية، لكنه لن يحظى بأي تأييد شعبي سوري لكونه لم يقدم ايا من المحرمين الذين اغتالوا العلاقات السورية اللبنانية الى القضاء، ولم يحاسب ايا من الذين اسأوا الى سورية».

وقالت متوجهة الى السنيورة الذي اتهمته بأنه «لا يزال موظفاً لدى النائب سعد الحريري، نحن نقول له: لا تلق في الأروقة، اخرج الى العلن، فبإمكانك لبنان اصلاح ما افسده تجار الحرب وتجار المواقف وتجارة الدم».

واضافت «الفرصة لا تزال قائمة والمحاسبة يجب ان تبدأ وتشمل كل الاطراف وكل من اساء الى العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين».

واعترضت أنه من الممكن ان تكون هذه العلاقات «مميزة»، وقد يكون هناك سفارة سورية في بيروت واخرى لبنانية في دمشق، وقد يتم ترسيم الحدود والاستجابة الى المبادرات العربية، لكن لن يكون هناك أي «تطبيع» مع فئة المرتزقة في لبنان قبل ان يتم تقديم كل المحرمين الى العدالة ودون استثناء».

وتابعت «الاقتصادية» ان «الشعب السوري سيقبض بخنجره تهمة «العدو الاول» للبنان وينتقد دماء العمال السوريين وجنتهم وينتقد الشعارات التي رفعت ولا تزال في بيروت لا دالة سورية وقائدتها».

وفي اعقاب اغتيال رفيق الحريري العام الماضي، أعلنت سورية ان نحو 40 عاملاً سوريا قتلوا في لبنان.

نائب سوري يعلن الغاء اجراءات فرضت قيودا على المساجد

دمشق - اف ب: أعلن النائب السوري محمد حبش لوكالة فرانس برس ان السلطات السورية تراجع عن قرار صدر مؤخرا يفرض قيودا على المساجد، مغرباً عن ترحيبه بهذا الموقف.

وقال النائب حبش وهو مدير مركز الدراسات الاسلامية في دمشق «كان هناك تعميم صدر الى المساجد باغلاقها في غير اوقات الصلوات، وبمنع الدروس الدينية وتحديد تحفيظ القرآن بأوقات جدا ضيقة وبمنع آذان العصر والفجر بمكبرات الصوت».

ولم تتحدث وسائل الاعلام السورية عن هذا التعميم ولا عن الغائه. لكن بعض مواقع الانترنت المتخصصة فقط في سورية اشارت اليه.

واضاف حبش «كانت تعليمات استغراقية وانتزت للشوارع، عندما راجعنا المسؤولين تبين ان ما جرى كان عبارة عن اجتهاد خاص لا يمثل الدولة، واتخذت الاجراءات لطى هذا التعميم».

واضاف «نحن بحاجة للوحدة الوطنية، والوحدة الوطنية تتطلب مشاركة من جميع الاطراف في الوطن وخاصة من الطيف الديني الذي يملك قدراً كبيراً من الرأي العام».

وتابع «نظالم بان يكون للانسان حق بآداء شعائره الدينية ونحن لدينا قانون في سورية يمنع التعرض للمقدسات الدينية»، موضحاً ان «المادة 262 من قانون العقوبات تجرم من يعتدي على القيم الدينية بالاساءة بالشتم والبالغن».

البدء في تنفيذ اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الاوروبي

ارجاء غامض لجلسة مجلس الوزراء بعد عزم لحدو ترؤسها وجمعية الصناعيين تتحفظ على ورقة اصلاحية لمؤتمر «بيروت-1»

الوزراء والتي تحفظت عليها جمعية الصناعيين وعدد من رجال الاعمال بسبب عدم تفعيل الهدر قبلها تتضمن:

تقليص النفقات والعجز وزيادة الإيرادات، وقف الهدر ومكافحة الفساد، واعادة النظر بالرواتب والامتيازات في بعض المؤسسات، والهدر المنصّل باستهلاك البنزين وتكاليف الاتصالات في القطاع العام، واصلاح مؤسسة الكهرباء: تغيير الإدارة لتسحين الفعالية، وتزويد معامل الطاقة بالغاز.

في الواردات: زيادة الضريبة على الفوائد من 5% الى 7% بدءاً من نيسان الحالي. ب زيادة الضريبة على ارباح الشركات من 15% الى 20% مع إلغاء ضريبة 10% على توزيعات الأرباح بغضون 2007. ج زيادة القيمة المضافة من 10% الى 12% عام 2006 وإلى 15% عام 2008. د: رفع الدعم عن أسعار البنزين تدريجياً وصولاً الى تحريمه في 2008.

محور السياسة النقدية: بيع حصص مصرف لبنان في المبدل ايسد وانترا والتكازينو خلال 3 سنوات وحتى نهاية 2008. مساهمة القطاع المصرفي: شراء المصارف سندات حكومية بقيمة 4 مليارات دولار لـ 3 سنوات بفائدة صفر % مما يوفر 200 300 مليون دولار سنوياً. خصخصة الشركات الخيوي: استدراج عروض نهاية آيار 2006 و إعلان الشريكتين نهاية حزيران (يونيو) 2006.

الاصلاحيات الاجتماعية: توحيد الصناديق الضامنة بحدود 2007، تقييم أثر دعم القمح والسكر والتبغ واقتراح بدائل نهاية

فعاليته والعدالة الاجتماعية». وجاء المؤتمر الصحفي في وقت تتعمق فيه أسوأ أزمة سياسية يمر بها لبنان منذ 16 عاماً.

وقال السنيورة في المؤتمر الصحفي خلال هذه الفترة الصعبة وفق الاتحاد الأوروبي الى جانبنا على كافة المستويات، إضافة الى الدعم المهم والمقدر عالمياً الذي قدمه مجلس الامن الدولي».

وأضاف «كلنا أمل في الحصول على مزيد من الدعم من قبل الاتحاد الأوروبي لبرنامجنا للاصلاح الاقتصادي الذي سوف تقدمه في مؤتمر الدول اللاحقة الذي سوف يعقد في بيروت في اسرع وقت».

وقال رينو في المؤتمر الصحفي ان اتفاقية الشراكة ستعزز ايضا الصالح الاقتصادية والسياسية للاتحاد الأوروبي. وأضاف «على عكس ما يعتقد البعض فإن الاتحاد الأوروبي ليس يجمعهم فانهم سيقيمون بهم البيوت لنخ اليهود من السكن فيها». وقال المدير العام للجمعية عادي مينتس للصحيفة الاسرائيلية ان العرب يحبون بيع الاراضي والمنازل لليهود وان الصفة التي عقبتها الجمعية هي قانونية للغاية ولا تشوبها شائبة، ونفى نقياً قاطعاً ان تكون جمعية تحت الاموال التي السكبان اصحاب بيوت». زاعماً ان اقوال السكان لا تمت الى الحقيقة بصلة.

وقالت الصحيفة ايضا انه بعد قيام الجمعية بطرد

أرجحت اسم جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية التي كانت مخصصة لمناقشة الورقة اصلاحية لمؤتمر «بيروت-1» بسبب عدم الاتفاق التام على المواضيع المطروحة على جدول اعماله. وافيد ان رئيس الجمهورية اميل لحود كان سيشارك في الجلسة ويترأسها لتسجيل موقف يكون بمثابة رد فعل على «تقرير» الغالبية جلسة الخميس الفائت.

وذكرت مصادر رئاسية انه كان سيؤكد موقعه كشريك كامل في السلطة التنفيذية: يحضر ساعة ويترأس عندما يحضر، ولا جدول اعمال لمجلس الوزراء لا يحظى بموافقة، وان احداً لا يستطيع ان يفرض ارادته على مجلس الوزراء.

ورأى الرئيس لحود بحسب ما نقل عنه زواره امس «ان ما حصل الاسبوع الماضي يجب ان يعطى عبرة بان انتظام ادارة شؤون البلاد لا يكون يمثل ما حصل من تعطيل لعمل السلطة الاجرائية، في ظروف اجمعت القيادات السياسية والروحية في البلاد الى اعتبارها معيبة وغريبة عن تقاليد الحياة السياسية اللبنانية، وبإشالي فلا خيار لهؤلاء المعلنين الا الافلاخ عن هذه السياسة الكيدية وعن الممارسات المتوحية والاستعراضات السطحية، لاسيما بعدما باتت مواقف مكتوفة امام الرأي العام الذي استهجنها وادانها في ردود فعل مختلفة».

جدير بالذكر ان الورقة الإصلاحية التي كان سيناقشها مجلس

الوزراء والتي تحفظت عليها جمعية الصناعيين وعدد من رجال الاعمال بسبب عدم تفعيل الهدر قبلها تتضمن:

تقليص النفقات والعجز وزيادة الإيرادات، وقف الهدر ومكافحة الفساد، واعادة النظر بالرواتب والامتيازات في بعض المؤسسات، والهدر المنصّل باستهلاك البنزين وتكاليف الاتصالات في القطاع العام، واصلاح مؤسسة الكهرباء: تغيير الإدارة لتسحين الفعالية، وتزويد معامل الطاقة بالغاز.

في الواردات: زيادة الضريبة على الفوائد من 5% الى 7% بدءاً من نيسان الحالي. ب زيادة الضريبة على ارباح الشركات من 15% الى 20% مع إلغاء ضريبة 10% على توزيعات الأرباح بغضون 2007. ج زيادة القيمة المضافة من 10% الى 12% عام 2006 وإلى 15% عام 2008. د: رفع الدعم عن أسعار البنزين تدريجياً وصولاً الى تحريمه في 2008.

محور السياسة النقدية: بيع حصص مصرف لبنان في المبدل ايسد وانترا والتكازينو خلال 3 سنوات وحتى نهاية 2008. مساهمة القطاع المصرفي: شراء المصارف سندات حكومية بقيمة 4 مليارات دولار لـ 3 سنوات بفائدة صفر % مما يوفر 200 300 مليون دولار سنوياً. خصخصة الشركات الخيوي: استدراج عروض نهاية آيار 2006 و إعلان الشريكتين نهاية حزيران (يونيو) 2006.

الاصلاحيات الاجتماعية: توحيد الصناديق الضامنة بحدود 2007، تقييم أثر دعم القمح والسكر والتبغ واقتراح بدائل نهاية

تطرد عشرات الفلسطينيين من بيوتهم وتسيطر عليها بدعم من اولمرت

البيوت الواقعة في حي سلوان المقدسي باتت بأيدي جمعية العاد اليهودية اليمينية المتطرفة والسكان منعوا من العودة

الناصرة - «القدس العربي» - من زهير اندراوس:

تواصل الجمعيات اليهودية المتطرفة بدعم كامل من الحكومة الاسرائيلية السيطرة بالقوة على مبان تابعة لسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة في محاولة لفرض وقائع جديدة على ارض الواقع ومنع تقسيم القدس، باعتبارها من وجهة نظرهم العاصمة الابدية للدولة العبرية بشرطها العربي والشرفي. فقد كشفت صحيفة «فارتس» الاسرائيلية في عددها الصادر امس الاثنين ان جمعية العاد اليمينية المتطرفة والتي تتلقى الدعم المادي والمالي من الحكومة الاسرائيلية قامت بالسيطرة الفعلية على عشرات المباني الفلسطينية

الناهولة بالسكان في سلوان وفي ابو الطور، واعلنت انها ستستجلب مكان السكان الفلسطينيين الذين طردوا من منازلهم أكثر من عشرين عائلة يهودية. وقال مواطن فلسطيني للصحيفة ان الجمعية اليهودية عرضت على مبلغ 300 الف دولار مقابل اخلاء بيوتهم، الا انه رفض العرض، ولكنه وجد نفسه بعد ذلك هو وعائلته بدون مأوى.

وكتف المدير العام للجمعية عادي مينتس في حديث للصحيفة ان الجمعية قامت بإبلاغ رئيس الوزراء الاسرائيلي بالانابة يهود اولمرت بحملة طرد الفلسطينيين من بيوتهم، لكنه رفض بالجملة طرد الفلسطينيين من بيوتهم، لان هذا هو خيار الشعب، قد تلقى من اولمرت الضوء الاخضر لهذه العملية. و اضاف قائلاً انه لا توجد علاقة بين الاستيلاء بالقوة على بيوت الفلسطينيين وبين نتائج الانتخابات العامة

تطرد عشرات الفلسطينيين من بيوتهم وتسيطر عليها بدعم من اولمرت

جبل الزيتون وهي متاخمة للفندق الاقواس السبعة في القدس الشرقية المحتلة.

وقال اصحاب البيوت الفلسطينيين للصحيفة انهم يعيدون العدة للتوجه الى المحكمة العليا الاسرائيلية لطرد اليهود من بيوتهم، وفي حالة رفض المحكمة لمطالب فانهم سيقيمون بهم البيوت لنخ اليهود من السكن فيها». وقال المدير العام للجمعية عادي مينتس للصحيفة الاسرائيلية ان العرب يحبون بيع الاراضي والمنازل لليهود وان الصفة التي عقبتها الجمعية هي قانونية للغاية ولا تشوبها شائبة، ونفى نقياً قاطعاً ان تكون جمعية تحت الاموال التي السكبان اصحاب بيوت». زاعماً ان اقوال السكان لا تمت الى الحقيقة بصلة.

وقالت الصحيفة ايضا انه بعد قيام الجمعية بطرد

قال ان سورية والاخوان المسلمين يملكان التأثير على قرارات الحركة وليس ايران

دحلان ينفي امكانية حرب اهلية فلسطينية ويؤكد ان انهيار حكومة حماس يعني انهيار السلطة واحلال الفوضى

السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأشار السيد دحلان وهو مؤسس جهاز الامن الوقائي القوي في قطاع غزة الى ضرورة احدث تغيير في نهج حماس لكي تفك العزلة الدولية عليها وتواصل العمل من اجل تامين مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني وتوقع حدوث تغييرات جوهرية في موقف حماس لاحقاً. الا انه أكد ان فتح او السلطة لن تطالب من حماس مطلقاً الاعتراف بإسرائيل كشرط لاستمرار الدعم والتفاوض مع إسرائيل بقوله «هذا لم ولن يكون مطلباً لفتح ان رفض حماس يقو موقف الشعب الفلسطيني وقد يضطر إسرائيل لاتخاذ خطوات ايجابية للحل النهائي».

ودعا الولايات المتحدة لحواسلة الدعم للشعب الفلسطيني، وقال «لا يجوز معاقبة شعبنا على اختياره الديمقراطي، وفي المقابل من حق المجتمع الدولي الاستمرار بعلاقته مع ابو مازن بالطريقة التي يراها مناسبة». ورفض الاتهامات الاسرائيلية للرئيس محمود عباس بأنه يقود حكومة ارامية وقال ان هذا هو خيار الشعب الفلسطيني.

غير انه اشار الى ان إسرائيل متراحة الان بعد وصول حماس الى السلطة لانها تريد ان تقول للعالم ان معركتها مع الارهاب لاتزال قائمة، الا انه قال ان إسرائيل لن تعرف لاتخاذ الا باقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كاملة مؤكداً ان «من إسرائيل بايدي الفلسطينيين»، وقال ان رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد يهود اولمرت سوف يتفقد انسحاب احادي من الضفة الغربية الى مخالفت جدار الفصل العنصري مع الاحتفاظ بثلاث مستوطنات كبيرى حول القدس وضمها الى إسرائيل، وقال ان كل الشعب الاسرائيلي بات مؤيداً تفكيك المستوطنات وترك الضفة الغربية متلماً فعل شارون في قطاع غزة.

وابدى اعجابه بإداء حركة حماس التنظيمي وقال انها تنظم

امريكية ودولية واسرائيلية بتلبية الحقوق الفلسطينية وقال «نحن بحاجة الى ضمانات وحماية دولية تؤمن لشعبنا سياجا سياسياً يوفر له الامن المطلوب».

وأضاف «نحن نطرب في المعادلة ومن خلال الاعوام الماضية ارتقنا من الاخطاء ما يكفي وهي اخطاء كان يجب ان نقيمها لكن لا نستطيع تقييم التجربة الماضية بشكل مجتزأ».

واتهم إسرائيل مجدداً بأنها ارتكبت خطايا كثيرة في مفاوضاتها مع الجانب الفلسطيني، ولم تتلزم بكثير من الاتفاقيات ولم تنفذها، لكن حماس في المقابل عملت اداء السلطة، واعتبر ان المفاوضات لم تكن ترفاً بالنسبة لبنا، انما هي وسيلة لتحقيق طموحات شعبنا في التحرر من الاحتلال».

وتساءل «كيف نستطيع ان نحقق الانجازات لان نلثت وراء المشاعر والعواطف. لهذا فمقابلتنا بامريكا والمجتمع الدولي قائمة على اساس اننا جزء من معادلة دولية، لا نستطيع ان نعيش بعيداً عنها ونأمل في تواصلها».

ويرى دحلان ان الدعوة التي اطلقت مؤخراً ونادت بحل السلطة هي دعوة متأخرة لاكثر من سبع سنوات وقال «كنت واحداً من بين مجموعة من الاخوة طرحنا هذه القضية على الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن احتلالها للاراضي الفلسطينية إذ لا يمكن ان ننتزل الاحتلال دون ان يتحمل اعباء الاحتلال، لا ان الرئيس عرفات في حينه طرف طبياً، اما ما يطرح من دعوات لحل السلطة فقد يفهم على انه محاولة لوضع العراقيل امام حركة حماس لهذا ائض هذا الطرح لا اويد وان كنت مع من يفكرون في تحميل الاحتلال المسؤولية عن احتلاله».

وأشار دحلان الى ان على حركة حماس أن تترك جيداً ان الوضع الحالي ووصولها للمجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيل الحكومة، يختلف عن الفترة الماضية عندما كانت في المعارضة.

السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأشار السيد دحلان وهو مؤسس جهاز الامن الوقائي القوي في قطاع غزة الى ضرورة احدث تغيير في نهج حماس لكي تفك العزلة الدولية عليها وتواصل العمل من اجل تامين مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني وتوقع حدوث تغييرات جوهرية في موقف حماس لاحقاً. الا انه أكد ان فتح او السلطة لن تطالب من حماس مطلقاً الاعتراف بإسرائيل كشرط لاستمرار الدعم والتفاوض مع إسرائيل بقوله «هذا لم ولن يكون مطلباً لفتح ان رفض حماس يقو موقف الشعب الفلسطيني وقد يضطر إسرائيل لاتخاذ خطوات ايجابية للحل النهائي».

ودعا الولايات المتحدة لحواسلة الدعم للشعب الفلسطيني، وقال «لا يجوز معاقبة شعبنا على اختياره الديمقراطي، وفي المقابل من حق المجتمع الدولي الاستمرار بعلاقته مع ابو مازن بالطريقة التي يراها مناسبة». ورفض الاتهامات الاسرائيلية للرئيس محمود عباس بأنه يقود حكومة ارامية وقال ان هذا هو خيار الشعب الفلسطيني.

غير انه اشار الى ان إسرائيل متراحة الان بعد وصول حماس الى السلطة لانها تريد ان تقول للعالم ان معركتها مع الارهاب لاتزال قائمة، الا انه قال ان إسرائيل لن تعرف لاتخاذ الا باقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كاملة مؤكداً ان «من إسرائيل بايدي الفلسطينيين»، وقال ان رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد يهود اولمرت سوف يتفقد انسحاب احادي من الضفة الغربية الى مخالفت جدار الفصل العنصري مع الاحتفاظ بثلاث مستوطنات كبيرى حول القدس وضمها الى إسرائيل، وقال ان كل الشعب الاسرائيلي بات مؤيداً تفكيك المستوطنات وترك الضفة الغربية متلماً فعل شارون في قطاع غزة.

وابدى اعجابه بإداء حركة حماس التنظيمي وقال انها تنظم



محمد دحلان

وأضاف ان على الجميع ان يدرك صلاحياته ومهامه فما للحكومة وللحكومة وما للتشريعي للتشريعي، جميع الامور واضحة ومبينة في القانون الاساسي، موضحاً ان حركة حماس لم تطالع على القانون الاساسي، وليس لهم خبرة في ادارة الشؤون الداخلية أو الدولية، فهناك التزامات يجب على الجميع ان يدركها.

أكد دحلان ان هناك حالة من الخلل بين واجبات الحكومة والسلطة التشريعية ويجب الفصل بين هذه الوظائف، فالحكومة لها صلاحيات محددة والمجلس التشريعي يقوم بصلاحياته حسب الدستور.